

المعتمد عليه في قوله
ان يرضى حملها ولو كان حلالا

عدو من الاقرب او الاشرع عا لبا وهي في الشرع اسم لعدة
تربص فيها المرأة لمعرفة براءة زوجها او لتلقيه او لتفحصها على
زوجها والاصل فيها قبل الاجماع الايات والاحكام الالهية
وشرع صيانة للنساء وتخصيها من الاختلاط
مراعاة لحق الزوجين والولد والناح الساق والمغلب
فيما التفت به دليل انما لا تنقض بقوله واحد مع حصول
البراءة **والمعتمد من النساء على ضربين متوقفا عنهما**
وغير متوقفا عنهما سلك المعتمد رحمه الله تعالى في تقسيم
الاحكام الالهية طريقة حسنة مع الاختصار ثم بدأ
بالضرب الاول فقال **فالمتوقفا عنهما** كانت او املة
ان كانت حاملا بولد يلحق الميت فعدتها بوضع الحمل
اي انفصال كاله حتى تاتي ثمره من ولده الوفاة لقوله
تعالى والذين يتوفون منهم ويذرون ازواجا يتربصن
بما يقصرن اربعة اشهر وعشرا لقوله صلى الله
عليه وآله **السبعة** الالهية وقد وصفت بعد موت
زوجها بنصف اشهر فذهلت فالتكى من حيث متفق عليه
وخرج بقولنا يلحق الميت ما لو مات صبيا لا يولد له

عن

عن حامل فان عدتها بالاشهر لا بالوضع لانه متفق عنده
بقيا لعدم التزاه وكذا لو مات مسنوح وهو المقطوع
جميع ذكره وانثيه عن حامل فعدتها بالاشهر لا بالوضع
اذ لا يلحقه ولد على المذهب لانه لا يولد فانما الانثى حمل
الميت الذي يتدفق بعد انفصاله من الظاهر ولم يعر
لمنله ولادة **فان** عدة حكمي انما ابا عميد بما هو عليه
قلد قضاء مصر وقضى به فحمله المسنوح على ظريره وطاف
به الاسواق وقال انظر والي هذا القاضي يلحق اولاد
الزنا بالخدام ويلحق الولد جبريا قطع جميع ذكره وبقي
الشيء فتعدت المرأة بوضعها لبقا لعمية الميت وما فيها
من العرة المحملة للدم وكذا مسئولا خصياه وبقي
ذكره يلحقه الولد فتقضى به العدة على المذهب لان
المرء الخراج باقته فعدت بالبعث في الابدح وليتذ وينزل ما
رقيقا **وان كانت** اي المعتدة عن وفاة **حائلا** وهي
بهمزة مكسورة غير الحامل **فعدتها** ان كانت حرة وان لم
توطأ او كانت صغيرة او زوجه عسج او مسنوح **اربعة**
اشهر وعشرا من الايام لقوله تعالى والذين يتوفون